

# إعلاميون يطالبون بالإسراع في تفعيل قرار خصخصة الإذاعة والتلفاز و"واس"

علي العميري - مكة المكرمة

قبول قرار تشكيل لجنة للإسراع في تحويل الإذاعة والتلفاز إلى مؤسسة عامة من قبل وزارة الثقافة والإعلام بالرضا والإشادة من قبل عدد من الإعلاميين؛ حيث أوضح الدكتور فهد العسكر رئيس قسم الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أن وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجه قدم من خلال تشكيل اللجنة برنامج عمل جاد وحقيقي لتطوير هيكلية الإعلام السعودي، مشيراً إلى أن قرار التحويل ليس وليد اليوم؛ بل هو قرار قديم له حوالى ست سنوات، لأن مجلس الشورى ومن خلال دراسة تقارير أداء الوزارات والجهات الحكومية لمس تقصيراً في أداء التلفاز والإذاعة ووجد أن الحل يكمن في تحويلهما إلى مؤسسة عامة تدار وفق أسس احترافية وبمرونة عالية تتيح لهما القيام بالأدوار المنتظرة منها.

مبيناً أن القرار تعثر تنفيذه في المرحلة السابقة لاعتبارات غير معروفة، وأن الوزير السابق قرر البدء بوكالة الأنباء السعودية ولكن حتى هذا تعثر، مبيناً أنه لا يقف مع شمل وكالة الأنباء السعودية بهذا القرار كونها ليست بحاجة إلى تطوير، والبدء بها يعني أن احتمالات النجاح ليست على درجة كبيرة لأن الوكالة قطاع غير منتج بشكل كبير، لأنه إذا أردت تحويل قطاع ما إلى مؤسسة حكومية فحسب القطاعات المنتجة، وكان من المفترض البدء بالتلفاز لأن لديه قدره عالية على استقطاب الاستثمارات المالية، وبالتالي قدرته على النجاح عالية، مؤكداً أن قرار تشكيل اللجنة يكشف عن جدية الوزير في القضاء على كل الإشكالات التي تحول دون قدرة الإعلام السعودي على مواكبة ما هو منتظر منه. وتمنى الدكتور العسكر أن لا تقتصر اللجنة على منسوبي الوزارة، بل لا بد من الاستفادة من

المهنيين والأكاديميين المتخصصين في الإعلام والقانون والتسويق والاستثمار، لأننا نحتاج إلى بنية هيكلية جديدة، مشدداً على أهمية الاستفادة للجنة من التجارب المماثلة التي سبقتنا في هذا المجال واستطلاع آراء المستفيدين من قرار التحويل بشكل أو بآخر، بما فيهم الجمهور، مؤكداً أنه من الممكن أن تكون هناك مؤسسة واحدة يدخل تحتها الإذاعة والتلفاز والوكالة ويكون لها إطار تنظيمي واحد، ويجب أن تجرى دراسات علمية عن جدوى بقاء هذه الجهات الثلاث في مؤسسة واحدة أو فصل كل واحدة في مؤسسة عامة مستقلة.

ويضيف العسكر قائلاً: إن إيجاد المؤسسة يعني مجلس إدارة ومدير تنفيذي ومحافظ وتكون للمجلس الحرية في التصرف في الإيرادات وفق ما تحدده الأنظمة المعتمدة من الدولة وله حق التصرف واتخاذ القرارات وإعداد اللوائح والأنظمة وإيجاد آليات عمل ونظم ولوائح مختلفة عن النظم التي تنظم العمل الحقوقي في المرافق الأخرى، لأن من غير المقبول أن يدار العمل الإعلامي الحكومي وفقاً لمقتضيات عمل المرافق الحكومية الأخرى، فالعمل الإعلامي نوعي، وصناعة الإعلام صناعة ذات سمات خاصة.

## الاستفادة من التجارب

من جانبه أكد الدكتور عائض الراددي مدير عام وكالة الأنباء السعودية الأسبق أنه في عام ١٤٢٤هـ صدر قرار مجلس الوزراء بتحويل الإذاعة والتلفاز إلى مؤسسة عامة وتحويل وكالة الأنباء السعودية (واس) إلى مؤسسة عامة، ولكن القرار لم يُفعل منذ ذلك الوقت، حتى جاء الآن مجدداً، وصدرت من مجلس الشورى ثلاثة قرارات كلها تؤكد

على ضرورة تنفيذ التحويل إلى مؤسستين عامتين، معتبراً قرار التحويل نقلة كبيرة لعمل وكالة الأنباء والإذاعة والتلفاز،

والإعلام لهاتين المؤسستين سوف يقنن وضع الموظفين، ما إذا كانوا سيخضعون لنظام الخدمة المدنية، أم يُوضع لهم نظام إداري ومالي خاص، وإيجاد نظام مالي لإدارة الإنتاج التلفزيوني والإذاعي وإدارة الموارد الإعلامية والإعانة التي تحتاجها وكالة الأنباء السعودية من الدولة لأن الوكالة ليس لها دخل إعلامي.

### مناقسة متعمدة

وكيل وزارة الثقافة والإعلام لشؤون التلفاز السابق طارق ريري أبان أن الإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء بتحويل الإذاعة والتلفاز إلى مؤسسة عامة وتحويل وكالة الأنباء السعودية إلى مؤسسة عامة، خطوة جيدة لأننا نعيش في عصر منافسة إعلامية كبيرة، وكان من المفترض الإسراع في تنفيذ قرار مجلس الوزراء الذي صدر في عام ١٤٢٤هـ، لأن الوضع القائم حالياً في التلفاز والإذاعة لا يشجع على المنافسة في ظل الإجراءات الروتينية المتبعة حالياً في الإدارات الحكومية، مشيراً إلى أن العديد من المؤسسات الإعلامية التي ظهرت مؤخراً، نجحت لأنها أديرت وفق عمل مؤسسي مبني على قواعد صحيحة. مشيراً إلى أهمية أن تركز وزارة الثقافة والإعلام على إيجاد نظام مستقل للمؤسسة العامة للإذاعة والتلفاز، تركز فيه على كيفية إيجاد كوادر إعلامية مدربة ومؤهلة وفق أحدث المواصفات، لأن الإعلام صناعة تحتاج إلى الكوادر الإعلامية المؤهلة، فالعمل الإعلامي يقوم بدرجة كبيرة على الكوادر، ولا بد أن تعمل الوزارة على إنشاء معهد متخصص لتدريب الكوادر الإعلامية لكي يستطيع التلفاز السعودي بكل قنواته أن ينافس القنوات الفضائية الأخرى، خاصة وإننا في عصر ثورة إعلامية فضائية كبيرة.

### سياسة تمويلية مناسبة

ويرى الدكتور بدر كريم المدير العام الأسبق لوكالة الأنباء السعودية أن خصخصة وسائل الإعلام السعودية ومؤسساتها، بحيث تقوم الحكومة بتصفيتها إما عن طريق عقود الإيجار وإما بالتخلي عنها كي تنمو دائرة استخدامها وتتسع، من شأن هذا أن يحقق منافسة إعلامية أفضل وسياسة تمويلية مناسبة وظهور وسائل إعلام جديدة لها القدرة على الانتشار بسرعة والتفاعل مع الجمهور السعودي في المرحلة الإصلاحية الجديدة التي يضطلع بها الملك عبدالله بن عبدالعزيز من أجل بناء نظام إعلامي متطور يتسم بالتنوع والابتكار والقدرة على الإشباع، فقد أثبتت بعض الدراسات ضعف الإقبال على الإعلام الرسمي وتشكيك الناس في مصداقيته. مضيفاً: إذا تم تحويل الإذاعة والتلفاز إلى نظام مؤسسي خاص، فمن الطبيعي أن يشمل القنوات كلها من حيث وضع النظام الخاص بالتحويل، فالوقت لا ينتظر، وقرار الدراسة الخاص بالإذاعة والتلفاز ووكالة الأنباء السعودية أقره مجلس الشورى، ولكن منذ ذلك الوقت لم تتحرك وزارة الثقافة والإعلام، حتى أسندت إلى الوزير الدكتور عبدالعزيز محي الدين خوجة الذي بعث الدراسة من مرقدتها وألف لجنة جديدة لانتهاء منها، وأمل أن تسفر جهودها عن نتائج تصوغ عملاً إعلامياً سعودياً جديداً يتميز بالسهولة والمرونة والإنسيابية.

وعن الإنعكاسات الإيجابية لتحويلها إلى مؤسسات عامة على الأجهزة والعاملين فيها، يضيف كريم: إن من شأن ذلك إعطاء تنافس إعلامي أفضل وتدخل حكومي أقل وعدم المغالاة في تقدير الحاجات الفعلية والمالية للإعلام السعودي وتوافر الفرص لإعادة إنتاج هامش كبير من وسائل إعلام خاصة تخدم أغراض العمل الإعلامي السعودي في مساحة يفترض أن تنشط العدد الأكبر من الإعلام المنفتح المضبوط بضوابط تتماشى مع خصوصية المجتمع السعودي.



د. كريم



د. الراددي



د. العسكر



لأنه سيعطيهم مرونة مالية وإدارية وسيعطي لمن سيتولى رئاسة هاتين المؤسستين السرعة في اتخاذ القرار وهو ما تتطلبه الإدارة الإعلامية.

وقال الدكتور الراددي إن قرار التحويل يحتاج إلى وقت، لأنه يستدعي إيجاد نظام لمؤسسة الإذاعة والتلفاز ونظام آخر لمؤسسة وكالة الأنباء السعودية، وإيجاد النظام يستدعي الإطلاع على تجارب الدول التي سبقت المملكة في هذا المجال لإيجاد نظام يقنن عمل المؤسسة الجديدة، وإذا وضعت وزارة الثقافة والإعلام هذا النظام، والذي سوف يأخذ وقته من الجهات المختصة لدراسته وإقراره، ستكون عملية التحويل قد انتهت وتبدأ مرحلة التنفيذ، لأن التحويل يحتاج إلى نظام، وإن كان نظام الإذاعة والتلفاز والوكالة يختلف عن أنظمة بقية المؤسسات العامة لأنه نظام مؤسسة إعلامية، وهذه تحتاج إلى الإستعانة بالمؤسسات الإعلامية التي سبقتنا في أوروبا واليابان وغيرها، مضيفاً أنه لا يعرف وكالة أنباء تدار من وزارة الثقافة والإعلام إلا وكالة الأنباء السعودية.

وعن أسباب تأخر تنفيذ القرار لدى وزارة الثقافة والإعلام، أوضح العسكر أنه لا يعرف السبب، ولكن الذي يعرفه بحكم عضويته في مجلس الشورى، أن المجلس أصدر ثلاثة قرارات تطالب بتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ١٤١ القاضي بتحويل الإذاعة والتلفاز إلى مؤسستين عامتين ووضع نظام لهما، مشيراً إلى قرار التحويل ينص على إيجاد مؤسسة عامة للتلفاز بكل قنواته ومعها الإذاعة ومؤسسة أخرى لوكالة الأنباء السعودية.

وبيّن الدكتور الراددي أن النظام الذي ستعده وزارة الثقافة